عن عواطف التـأييـد والمساندة للمنظمات الفدائية، وانخرطت، أكثر من غيرها، في فضح مضامين وأهداف السياسة الاردنية، وفي الدفاع عن حق العمل الفدائي في النشاط بحرية داخل الاردن، وعبره، والمطالبة بوضع الجيش الاردني على خط الجبهة، للدفاع عن المخيمات والقرى الامامية التي ظلت خالية من أية قوة عسكرية، الاّ مجموعات الفدائيين. وبهذا، شعر الحكم الاردني بأنه يواجه عزلة داخليـة متـزايـدة لا يمكن ايقافها الاّ بالاستجابة لمطالب الفدائيين، أو الحدّ من تأثيرهم المتسع بتصفيتهم، أو تهميش دورهم في الأقل. ولمّا كان الخيار الاول غير وارد بالمرة، لأسباب ايديولوجية وسيـاسية، فان الباب ظل مفتوحاً للخيار الثاني؛ فكان ان منعت السلطات الاردنية، في ١٣ أيلول (سبتمبر)، عقد مؤتمر دعا اليه «التجمّع الوطني في الضفة الشرقية» الذي شكّل عقب حرب حزيران (يونيو)، وكان سيشارك فيه ممثلون عن الاحزاب السياسية الاردنية والمنظمات الفدائية والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات النسائية والنازحين، لمناقشة أفضل السبل لدعم صمود الضفتين وتقوية دفاع الاردن، وتمكينه من مواصلة المعركة مع سائر البلدان العربية. وبعث الملك حسين، في اليوم عينه، الى رئيس حكومته، التلهوني[١٣]، رسالة مطوّلة أعرب فيها عن عزمه على تطبيق شعار التنسيق و«مجابهة كل من لا يؤمن بذلك، أو يتنكّر له»[١٤].

وراحت تتجمع، خلال الايام اللاحقة، نذر صدام مسلّح بين القوات الاردنية والفدائيين، حتى اذا حلّ الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) أعلنت السلطات الاردنية ان معارضاً سورياً، لاجئاً الى الاردن، قد اختطف، وان الخاطفين كانوا يرتدون ملابس فدائيين. وقامت قوات الأمن بعملية دهم وملاحقات واسعة، ومنعت الفدائيين من دخول المدن، وأخذت تدقق في هوياتهم، واعتقلت عدداً منهم، ووقعت صدامـات مسلحـة في عمّـان واربـد. وطبّقت السلطات الاردنية اجراءات حظرت بها على الفدائيين دخول المدن، الاّ بأوامر من وزارة الداخلية، ومنعتهم من التجوّل بملابس الميدان. وتبيّن، لاحقاً، ان العناصر التي كانت تدبّر الاستفزازات ضد الفدائيين، في تلك الفترة والسنوات التالية، تنتمي الى مجموعة يرعاها القصر، تدعى «كتائب النصر»[١٥].

كان الحـادث مفتعلاً متعمّداً. ففي المفاوضات التي أُجريت بين السلطات الاردنية والمنظمات الفـدائيـة آنـذاك، تركّزت المطالب الاردنية على اعادة النظر في مواقع الفدائيين، وتحديد تحركات سياراتهم، وتنظيم دخولهم المدن، وطلبت نقل معسكرات بكاملها الى أماكن غير صالحة للعمل الفدائي.

وما كادت تلك الازمة تنفرج قليلاً، حتى عاد الوضع يهدد بالانفجار مجدداً. فقد اصطدمت قوات الامن والجيش بالتظاهرات الشعبية التي أُجريت في عمان، في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر)، واقتحم فيهـا بعض المتـظاهرين السفارة الاميركية. وسقط في الصدامات قتلى وجرحى. ووجّه الملك حسين خطاباً، شديد اللهجة، أعلن فيه ان الحكومة قررت ان تضع حداً لـ «الاستهتار». واثر اجتماع عقده مع رئيس حكومته وقادة الجيش والامن العام والمخابرات، حاصرت قوات البادية المخيمات الفلسطينية في مدينـة عمّان، فتصدّت لها قوات المقاومة. وفي المفاوضات التي اجراها الملك مع قادة المنظمات الفدائية، أُعلم هؤلاء بطلب سحب الأسلحة من منظماتهم ومنع الفدائيين من دخول المدن والقرى بأسلحتهم ولبـاسهم، وهـو ما قوبل بالرفض. وبعد هدوء الحال، اثر برقية بعثها الرئيس المصري الراحـل، جمـال عبدالناصر، الى الملك حسين، وتوسط قائد القوات العراقية المرابطة في الاردن بين الطرفـين، أبـرمت الحكومة الاردنية والمنظمات الفلسطينية اتفاقاً، من ١٤ بنداً، نظّم العلاقة بين الطرفين. وعلى الرغم ممّا انطوى عليه الاتفاق، الذي فرض تقييدات كبيرة على حرية العمل الفدائي